

Distr.: Limited

5 October 2000

Arabic

Original: English

الجمعية العامة



اللجنة المخصصة لوضع اتفاقية لمكافحة
الجريمة المنظمة عبر الوطنية

الدورة الحادية عشرة
فيينا، ٢٧-٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠

البند ٣ من جدول الأعمال

وضع واقرار الصيغة النهائية للصك القانوني
الدولي الإضافي المتعلق بمكافحة الاتجار
بالأشخاص، ولا سيما النساء والأطفال

اقتراحات ومساهمات

توصيات الفريق العامل غير الرسمي بشأن المادة ٢ مكررا من المشروع المقترن ببروتوكول منع وقمع
 ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، ولا سيما النساء والأطفال، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة
الجريمة المنظمة عبر الوطنية، مقدمة بناء على طلب الرئيس

يقترح الفريق العامل غير الرسمي موافقة العمل بشأن المادة ٢ مكررا بالاستناد إلى النص التالي:

"المادة ٢ مكررا"

"التعريف"

"لأغراض هذا البروتوكول:

"(أ) يقصد بتعبير "الاتجار بالأشخاص" تجنيد أشخاص أو نقلهم أو ترحيلهم أو
ايواهم أو استقبالهم بواسطة التهديد بالقوة أو استعمالها أو الاختطاف أو الاحتيال أو الخداع أو
القسر أو اساءة استعمال السلطة أو اساءة استضعاف^(١) أو باعطاء أو تلقي مبالغ مالية
أو مزايا لنيل موافقة شخص له سيطرة على شخص آخر، لغرض الاستغلال. ويشمل الاستغلال،

(١) ينبغي أن يبين في الأعمال التحضيرية أن الاشارة الى اساءة استغلال حالة استضعفاف يفهم منها أنها تتعلق بأي حالة لا يكون للشخص المتورط فيها أي بدائل حقيقي ومقبول سوى الخضوع لاساءة الاستغلال المعنية.

كحد أدنى، استغلال دعارة الغير أو سائر أشكال الاستغلال الجنسي،^(٢) أو السخرة أو الخدمة قسراً، أو الاسترقاق أو الممارسات الشبيهة بالرق^(٣)، أو الاستعباد أو نزع الأعضاء؛

”[أ] مكررا) لا تكون موافقة ضحية الاتجار بالأشخاص على الاستغلال المقصود المبين في الفقرة الفرعية (أ) محل اعتبار في الحالات التي يتتأكد فيها أنه تم اللجوء إلى أي من الوسائل المبينة في الفقرة الفرعية (أ)[“^(٤)]“

”(ب) يعتبر تجنيد طفل أو نقله أو ترحيله أو إيواؤه أو استقباله لغرض الاستغلال “اتجاراً بالأشخاص” حتى إذا لم ينطو على استعمال أي من الوسائل المبينة في الفقرة الفرعية (أ) من هذه المادة؛“

”(ج) [حذفت.]“

”(د) يقصد بتعبير ”الطفل“ أي شخص دون سن الثامنة عشرة.“

(٢) ينبغي أن يبين في الأعمال التحضيرية أن هذا البروتوكول لا يتناول استغلال دعارة الغير أو سائر أشكال الاستغلال الجنسي إلا في سياق الاتجار بالأشخاص. ولا يتضمن البروتوكول تعريفاً لتعبير ”استغلال دعارة الغير“ أو تعبير ”سائر أشكال الاستغلال الجنسي“. ومن ثم، لا يتدخل هذا البروتوكول في كيفية تناول الدول الأطراف للدعارة في قوانينها الداخلية.

(٣) ينبغي أن يبين في الأعمال التحضيرية أن التبني غير المشروع سيندرج أيضاً ضمن نطاق البروتوكول، عندما يكون هذا التبني عبارة عن ممارسة شبيهة بالرق حسب تعريفه الوارد في المادة ١ (د) من الاتفاقية التكميلية لإبطال الرق وتجارة الرقيق والأعراف والممارسات الشبيهة بالرق.

(٤) ينبغي أن يبين في الأعمال التحضيرية أن هذه الفقرة الفرعية لا ينبغي أن تؤخذ على أنها تفرض أي تقييد على حق الأشخاص المتهمين في الدفاع الكامل وفي افتراض برائهم. وستشير الأعمال التحضيرية أيضاً إلى الفقرة ٦ من المادة ١١ من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية التي تحفظ الدفع القانونية الواجبة التطبيق وسائر المبادئ القانونية ذات الصلة للقوانين الداخلية للدول الأطراف.